البرلمان والقضاء.. حرب الكل ضد الكل

تتسع دوائر الصراع فى مصر يوماً بعد يوم كلما اقترب الموعد المفترض لنهاية المرحلة الانتقالية، بالرغم من أن العكس هو الذى ينبغى أن يكون أكثر منطقية. صراعات على كل مستوى وفى كل اتجاه، كأنها حالة حرب، بل هى كذلك بالفعل: إنها حرب الكل ضد الكل.

فقد ظهر على سطح المجتمع ما كان كامناً تحته طوال أربعة عقود تراكمت خلالها نتائج سياسات أدت إلى تجريف المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وكان لسوء إدارة المرحلة الانتقالية أثره الفادح الذى يراه الجميع الآن على المستويين السلوكى والقيمى.

وها هو الغضب الذى تراكم ينفجر فى كل اتجاه مقترنا بالقيم البائسة التى رسَّخها عصر حسنى مبارك، وفى مقدمتها الكراهية والطمع والاستئثار والتعصب.

ومع ذلك ما كان ينبغى لحرب الكل ضد الكل أن تشمل البرلمان والقضاء اللذين انعقد عليهما الرهان لعبور المرحلة الانتقالية بأقل قدر من الخسائر، ولكن الفتنة التى حدثت بينهما خلال الأسبوعين الماضيين، منذ إصدار الحكم فى قضية مبارك ونجليه والعادلى ورجاله، تهدد بمزيد من الخسائر فى لحظة فارقة حقاً فى تاريخ شعبنا. ومن الطبيعى أن تختلف الآراء والتحليلات بشأن المسؤولية عن إشعال هذه الفتنة وتركها تزداد

وتتوسع، غير أنه لا يمكن إغفال أنها بدأت بتخصيص جلسة كاملة صباح الأحد قبل الماضى فى مجلس الشعب لإلقاء بيانات عاجلة بمناسبة الحكم فى «محاكمة القرن».

وهذا خطأ ينبغى الاعتراف به فى إطار النقد الذاتى الذى لا يمكن تصحيح الأخطاء فى غيابه، فكان متوقعاً أن يؤدى فتح الباب لمثل هذه البيانات إلى تجاوز هنا أو هناك، وفى هذه الكلمة أو تلك، لأن الصدور مشحونة بالألم وشعور قوى بالعجز عن القصاص لشهداء الثورة ومصابيها، ولكن القضاء ليس هو المسؤول عن هذا العجز، وإن كان شريكاً فيه.

ولذلك كان الخيار الأفضل هو إصدار بيان باسم مجلس الشعب يعبر عن الألم والحزن اللذين يعتصران القلوب بسبب عدم القصاص للشهداء والمصابين، ويتعهد ببذل أقصى جهد تشريعى ورقابى للمساعدة فى توفير مقومات تحقيق هذا القصاص، والاكتفاء بكلمات محدودة مركزة يلقيها رؤساء بعض الهيئات البرلمانية، تجنباً لأى تجاوز يمكن أن يحدث فى «مكلمة» مفتوحة.

وكان هذا هو ما اتفق عليه نحو 15 من أعضاء المجلس يمثلون سبعة من الأحزاب الأساسية من بينها حزب الحرية والعدالة والمستقلون عندما التقوا فى اجتماع كان مخصصاً لمتابعة موضوع الجمعية التأسيسية مساء اليوم الذى صدر فيه الحكم، وعشية الجلسة التى وقع فيها ما اعتبره بعض القضاة تجاوزاً فى حقهم.

وشمل الاتفاق أن يقوم أحد قادة حزب الحرية والعدالة الذين حضروا ذلك الاجتماع بترتيب الأمر مع د. سعد الكتاتنى، رئيس المجلس، بحيث يتم لقاء معه صباح اليوم التالى قبيل الجلسة للتفاهم على الاكتفاء ببيان عام

وثلاث أو أربع كلمات، ولكن شيئاً من ذلك لم يتم، وفُتح الموضوع فى جلسة المجلس على أوسع نطاق، وحدث ما كان متوقعاً ومثيراً للقلق.

وبالرغم من أن التجاوز كان محدوداً للغاية، وبواعثه مفهومة، فأى كلمة يمكن أن تشعل فتنة حين تكون الأجواء مشحونة والثقاب موجوداً بجوار الوقود، ولذلك كان على المجلس أن يتدارك ما حدث فى تلك الجلسة، وأن يوجه رسالة إلى قاضى القضاة، الذى لا يختلف أحد على نزاهته ونضاله من أجل حرية مصر وشعبها وليس فقط استقلال قضائها، لتأكيد احترام البرلمان للسلطة القضائية، حتى لا يترك مجالا لمن يشعلون الفتن.

وأصبح توجيه الرسالة أكثر ضرورة وإلحاحاً عندما عبر هذا القاضى الجليل المستشار حسام الغريانى عن استيائه من بعض ما قيل فى جلسة المجلس، وكان غضبه مؤشراً كافياً على أن هناك مشكلة يمكن أن تُشعل فتنة، وهو الذى تُعرف عنه قدرته على أن يزن الأمور بميزان شديد الدقة.

ولذلك كان ضرورياً توجيه رسالة من المجلس إليه فى اليوم الذى عبر فيه عن استيائه إجلالاً له، وهو الذى أصبح رمزاً للسلطة القضائية. ولو أن المجلس فعل ذلك، لكان قد وأد الفتنة فى مهدها وقطع الطريق على من أشعلوها فى الأيام التالية.

وقد أحسن رئيس مجلس الشعب، لأنه لم يُستدرَج إلى صب مزيد من الزيت على نار هذه الفتنة فى المؤتمر الصحفى الذى عقده يوم السبت الماضى، ولكن إنهاء الفتنة يتطلب رسالة واضحة من المجلس إلى المستشار الغريانى الذى يفخر المصريون بوجوده على رأس السلطة القضائية.